حالة من الرعب سادت منطقة الظهرة التي تضم مقر سفارة السعودية

ليبيا: انفجار «ملغومة» أمام السفارة الجزائرية ... و «فجر ليبيا» تعلق القتال

طرابلس - «وكالات»: قال مراسلون العاصمة الليبية طرابلس إن سيارة ملغمة انفجرت أمام السفارة الجزائرية وسط طرابلس، ولم تشر الأنباء الأولية إلى وقوع خسائر بشرية.

وأضاف مراسلون أن المعلومات الأولية تشير إلى أن التفجير تم بسيارة مفخخة، ولفت إلى أن الخبراء الفنيين لم يتأكدوا حتى الآن من طبيعة الهجوم، في ظل أنباء تقول إن حقيبة بها عبوة ناسفة تم زرعها في محيط السفارة تسببت في الانفجار.

وبيّن المراسلون أن المعلومات لا تزال متضاربة بشأن الضحايا، ففي حين تقول أنباء إن عدد الجرحى بلغ أربعة، تنفي المصادر الرسمية ذلك. وسادت حالة من الهلع والرعب منطقة الظهرة التي تضم مقر السفارة الجزائرية القريب من مقر السفارة السعودية.

وذكر مراسلون أيضا أن السلطات الأمنية في طرابلس تؤكد أن إجراءات أمنية مشددة اتخذت من أجل محاولة التعرف على منفذي التفجير الذي تسبب في أضرار مادية.

وعن الإجراءات الأمنية، قال مراسلون إنها كانت عادية حول السفارة الجزائرية التي غادرها الطاقم الدبلوماسي منذ فترة.

وشهدت البلاد عدة هجمات على بعثات دبلوماسية غربية، كان أعنفها ضد القنصلية الأميركية في بنغازي يوم 11 سبتمبر 2012 حيث قتل السفير كريستوفر ستيفنز وثلاثة من مواطنيه آخرين.

من جانبها أعلنت ميليشيات فجر ليبيا التي تسيطر منذ أغسطس على العاصمة طرابلس الجمعة وقف إطلاق النار على مختلف جبهات القتال الذي تخوضه ضد القوات الحكومية، وذلك غداة اختتام الجولة الأولى من الحوار الذي رعته الأمم المتحدة بين الفصائل المتنازعة في جنيف.

وكانت الامم المتحدة اعلنت الخميس اختتام الجولة الاولى من الحوار بين اطراف النزاع الليبي التي جرت برعايتها في جنيف يومي الاربعاء والخميس، مؤكدة ان المناقشات كانت «بناءة»، وان جولة ثانية ستعقد الاسبوع المقبل بهدف إنهاء الأزمة السياسية والأمنية والمؤسسية في البلاد.

وقالت ميليشيات فجر ليبيا في بيان إنها تعلن موافقتها «على وقف إطلاق النار لعمليتي فجر ليبيا والشروق، على أن يلتزم الطرف الآخر بذلك».

بيد انها لفتت الى انه «في حال خرق وقف إطلاق النار من الطرف الآخر سيتم التعامل معه بالشكل المناسب انطلاقا من حق الدفاع عن النفس دون الرجوع إلى أي جهة كانت».

واعربت هذه المليشيات التي يتحدر معظم مقاتليها من مدينة مصراتة (200 كلم شرق طرابلس) عن «سعيها لفتح ممرات آمنة لإيصال المساعدات الانسانية ونقل الجرحى والمرضى وإخراج المحاصرين في بنغازي (شرق) وككلة (غرب) وغيرها من بؤر التوتر».

وطالب هذا الائتلاف الذي يضم خليطا من المقاتلين بمختلف التوجهات وإن غلب عليه الطابع الإسلامي المتشدد «المجتمع الدولي ببذل الجهود في اتجاه منع تدفق المقاتلين الأجانب وإدانة وتجريم الاستعانة بهم والاستقواء بهم على الليبيين».

وقالت فجر ليبيا في بيانها «إذا تعلن عن موقفنا هذا رغبة منا في حقن الدماء وإتاحة الفرصة للحلول السلمية فإننا نؤكد على ثوابتنا التي خرجنا من أجلها في ثورة 17 (شباط) فبراير لبناء دولة العدل والقانون والحريات وحقوق الإنسان».

وسيطر هذا الائتلاف على العاصمة طرابلس في أغسطس بعد معارك مع القوات الحكومية وأخرى مساندة لها، وسرعان ما أعاد إحياء المؤتمر الوطني العام وهو البرلمان المنتهية ولايته عبر النواب الإسلاميين، وشكل حكومة موازية لكنهما لم يلقيا أية اعترافات دولية.

وشكلت ميليشيات فجر ليبيا غرفة عمليات باسم «الشروق» تقدمت بها منذ مطلع الشهر الماضي شرق البلاد بغية السيطرة على المنطقة النفطية الواقعة بين سرت وبنغازي او ما يعرف بالهلال النفطي لكنها تكبدت خسائر خلال هجماتها المتوالية والتي تسببت في حرق سبعة خزانات نفطية تحوي نحو 2,27 مليون برميل من النفط الخام في مرفأ السدرة.

ومنذ ذلك الهجوم تراجع إنتاج النفط الليبي ليصل إلى نحو 300 الف برميل يوميا مقابل نحو 900 الف قبل اندلاع الأزمة الأخيرة.

وقالت ميليشيات فجر ليبيا في بيانها إننا «ما حملنا السلاح يوما إلا كرها، ولدفع الظلم، وردع الظالمين، والقضاء على كل من يهدد الأمن والسلم المجتمعي، ودفاعا على وطننا من كل عدوان داخلي او خارجي يطمع في تقسيم ليبيا أو سرقة ثرواته».

وأضافت فجر ليبيا في توضيح لاسباب تغير موقفها من مباحثات جنيف وفي ما بدا استجابة لنداء الامم المتحدة الخميس «اليوم، مادام قد لاح في الافق من يعد بتحقيق كل ما يصبوا إليه الليبيون بالسلم وبعرض السلام، و استجابة منا لنداءاتكم بحقن الدماء ورأب الصدع، وتلبية لنداءات المجتمع الدولي ومنظماته، لوقف إطلاق النار والبحث عن مسار يفضي إلى حل سلمي يرضيكم ويحافظ على مكتسبات مبادئ ثورتنا ويحقن الدماء، وتجاوبا مع جهود ومبادرات بعثة الأمم المتحدة في ليبيا ، فإننا نعاهدكم بان نكون رجال سلم كما عهدتمونا رجال حرب».

ولجأت الحكومة المعترف بها من الأسرة الدولية والبرلمان الذي انبثقت عنه إلى شرق البلاد، وتبنت العمليات العسكرية التي يقودها اللواء خليفة حفتر تحت اسم «الكرامة» والتي أطلقها في مايو الماضي وقال إنها لاجتثاث الإرهاب من بلاده، إضافة إلى دعمها للجيش الذي ضم هذه العملية لكنفه.

والخميس أعلنت الأمم المتحدة اختتام الجولة الاولى من الحوار بين اطراف النزاع الليبي التي جرت برعايتها في جنيف يومي الاربعاء والخميس، مؤكدة ان المناقشات كانت «بناءة»، وان جولة ثانية ستعقد الاسبوع المقبل بهدف إنهاء الأزمة السياسية والأمنية والمؤسسية في البلاد.

وقالت البعثة إن المباحثات كانت «بناءة حيث عقدت في أجواء إيجابية وعكست الالتزام الصادق للمشاركين للوصول لأرضية مشتركة لإنهاء الأزمة الليبية».

وأضافت ان «المشاركين عبروا عن التزامهم القاطع بليبيا موحدة وديموقراطية تحكمها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان».

وأشارت البعثة إلى أن «المشاركين اتفقوا بعد نقاش مستفيض على جدول أعمال يتضمن الوصول إلى اتفاق سياسي لتشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية والترتيبات الأمنية اللازمة لإنهاء القتال وتأمين الانسحاب المرحلي للمجموعات المسلحة من كافة المدن الليبية للسماح للدولة لبسط سلطتها على المرافق الحيوية في البلاد».

وأوضحت أن المشاركين دعوا «كافة الأطراف لوقف الاقتتال لإيجاد بيئة مواتية للحوار، كما ناقشوا تدابير بناء الثقة لحماية وحدة البلاد وتخفيف معاناة الشعب الليبي».

وبحسب البيان، فقد «عبرت البعثة والمشاركون عن أملهم في أن يشارك كافة الممثلين المدعوين، بما في ذلك من لم يحضر هذه الجولة، في المحادثات الأسبوع القادم».

ويأتي بيان ميليشيات فجر ليبيا هذا بعد أن كان قد أعلن كبار قادتها مقاطعة الحوار فيما امتنع اعضاء البرلمان المنتهية ولايته عن المشاركة.

لكن رئيس البرلمان المنتهية ولايته نوري بوسهمين قال في بيان منتقز ليل الخميس إن «المؤتمر الوطني العام حريص على حل الأزمة في البلاد سياسيا».

وقال إن «المؤتمر الوطني العام حريص على حل الأزمة سياسيا والتواصل مع الأطراف الدولية ممثلة في رؤساء بعثات الأمم المتحدة إلى ليبيا من أجل الوصول إلى تحقيق رؤيته للأزمة الحالية بالمسار السياسي».

وأضاف أن «المؤتمر شكل فريقا للحوار وقدم لمبعوث الأمم المتحدة برناردينو ليون التطمينات بشأن جدية المؤتمر لحل الأزمة وعبر الحوار واحترام مؤسسات الدولة».

وأكد أن «المؤتمر سيواصل جهوده في دعوة الأمم المتحدة لاستدراك ما وقع من أخطاء، وتصحيح مسار بدء الحوار ليكون متمرا بعيدا عن الاستعجال وفرض الآراء، الأمر الذي لن يخدم الواقع الليبي وشركاءه الدوليين والإقليميين».

قوات الأمن انتشرت في منطقة الظهرة التي تضم عددا من السفارات الأجنبية

«بي بي سي» قالت إن مكتب خادم الحرمين أمر بذلك

السعودية : أنباء عن إحالة قضية الناشط بدوي إلى المحكمة العليا

الرياض - «وكالات»: قالت قناة بي بي سي البريطانية الجمعة أن مكتب ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز أحال قضية الناشط والمدون السعودي رائف بدوي الذي صدر حكم بجلده ألف جلدة إلى المحكمة العليا.

وقالت زوجة بدوي إن القرار «أعطاه الامل في أن السلطات تريد إلغاء العقوبة المفروضة عليه».

وكانت السلطات السعودية ارجأت في وقت سابق الجمعة تنفيذ عقوبة الجلد على بدوي لأسباب صحية.

وأوصى طبيب بإرجاء الدفعة الثانية من الجلد، والتي كان مقررا لها الجمعة، لأن الجروح الناجمة عن الدفعة الاولى من الجلد لم تلتئم بدرجة تكفي لجلده مجددا.

وصدرت إدانات دولية واسعة للحكم بجلد بدوي، الذي حكم عليه ايضا بالسجن عشر سنوات وغرامة.

وأسس بدوي موقع «الليبراليون السعوديون» ، وهو منتدى على الانترنت لتشجيع الحوار عن الشؤون الدينية والسياسية في السعودية عام 2008.

وكان بدوي قد اعتقل في جدة عام 2012 ووجهت إليه تهم «إهانة الإسلام». وفي عام 2013 برئ بدوي من تهمة الردة، التي يعاقب عليها في السعودية بالإعدام.

وتتعرض الأسرة الحاكمة في السعودية لضغوط غربية بسبب جلد الناشط، رائف بدوي، مرة في الأسبوع حتى يكمل الألف جلدة التي حكمت عليه بها المحكمة، إضافة إلى سجنه لمدة عشر سنوات.

وتحاول السلطات السعودية حشد المحافظين الدينيين خلف حملتها ضد أنصار تنظيم القاعدة وتنظيم «الدولة الإسلامية» لكنها أثارت الغضب في صفوفهم بسبب ما يصفونه بأنه رد فعل ضعيف على الرسوم الكارتونية.

وأدانت جماعات حقوق الانسان والولايات المتحدة والمانيا والنرويج وكندا العقوبة المفروضة على بدوي.

رائف بدوي

خلال مظاهرات مناهضة لاحتجازه

البحرين : محتجون يشتبكون مع الشرطة قرب منزل علي سلمان

المنامة «وكالات»: قال شهود إن حوالي 150 محتجا اشتبكوا مع قوات الأمن البحرينية في العاصمة المنامة يوم الجمعة خلال احتجاجات على احتجاز زعيم معارض بارز.

وتشهد البحرين توترات سياسية منذ أن أخمدت قوات الأمن احتجاجات في عام 2011 الذي شهد موجة انتفاضات الربيع العربي، وتطالب الأغلبية الشيعية بإصلاحات ودور أكبر في حكم المملكة ..

وزاد الاستياء منذ إلقاء القبض على الشيخ علي سلمان رجل الدين الشيعي الذي يتزعم جمعية الوفاق الإسلامية في 28 ديسمبر بعد أن قاد مظاهرة احتجاجا على الانتخابات الأخيرة التي جرت في نوفمبر وقاطعتها المعارضة.

وقال شهود إن مظاهرة امام منزل سلمان تحولت إلى اعمال عنف إذ أطلقت قوات الأمن طلقات الخرطوش وقنابل الغاز على المتظاهرين، وهاجم شبان قوات الأمن بقضبان حديدية وقنابل حارقة.

وقال احد الشهود إنه رأى شخصين على الأقل اصيبا بقنابل الغاز بينما ارسلت جمعية الوفاق صورا للصحفيين لأشخاص مصابين بطلقات الخرطوش.

ووجهت النيابة العامة عدة اتهامات لسلمان منها التحريض على إسقاط النظام وقررت يوم الأحد استمرار حبسه لمدة 15 يوما على ذمة التحقيق.

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد انتقدت اعتقال سلمان وقالت إنه يمكن أن يذكي التوتر في البحرين التي تستضيف الأسطول الخامس الأمريكي.

الفسلطينيون رحبوا بالخطوة ... والمالكي يؤكد : لا تستطيع أي دولة إيقاف هذا التحرك

«الجنائية» تحقق في جرائم حرب بفلسطين ... وواشنطن وإسرائيل تصرخان على قدر الألم

عواصم - «وكالات»: دانت الولايات المتحدة واسرائيل الجمعة قرار المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق اولي، وهو مرحلة تسبق فتح تحقيق، حول جرائم حرب قد تكون القوات الاسرائيلية ارتكبتها في فلسطين، الامر الذي رحب به الفلسطينيون.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية جيفري رالكي في بيان «نحن نختلف بشدة مع الخطوة التي قامت بها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية. انها لمهزلة مأسوية ان تكون اسرائيل، التي واجهت آلاف الصواريخ الارهابية التي اطلقت على مدنييها واحيائها، هي الآن موضع تدقيق من جانب المحكمة الجنائية الدولية».

وبدوره، قال رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو انه «يرفض» قرار المحكمة الجنائية الدولية، واصفا اياه بانه «امر مخز». ورأى ان المحكمة الجنائية الدولية لا تملك سلطة قضائية على فلسطين بما انها ليست دولة، بحسب قواعد هذه المحكمة بالذات، علما ان اسرائيل ليست عضوا في الدول الموقعة على اتفاقية روما المؤسسة للمحكمة.

ورحب الفلسطينيون بقرار المدعية العامة، وقال وزير الخارجية الفلسطينية رياض المالكي ان «الاجراءات الحقيقية بدأت في المحكمة الجنائية الدولية، ولا يستطيع احد او اي دولة ايقاف هذا التحرك».

وتابع المالكي ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس «وقع على وثيقتين فيما يخص المحكمة الجنائية الدولية، اولاهما معاهدة روما حول انضمامنا الذي ستناقشه المحكمة في الاول من ابريل المقبل».

اما الوثيقة الثانية، بحسب المالكي، فهي اعلان يخول المحكمة «البحث في جرائم» ارتكبت منذ الثالث عشر من يونيو الماضي. واضاف ان «البحث الاولي في الجرائم حسب الوثيقة الثانية لا يحتاج الانتظار حتى ابريل، وغير مرتبط به».

وقال المالكي ان قرار المحكمة «بدء التحقيق الاولي هو تأكيد بان لا احد ولا اي دولة قادرة على ايقاف هذا التحرك».

واكدت منظمة العفو الدولية ان البحث الأولي «قد يؤدي في نهاية الأمر الى فتح تحقيق حول جرائم ارتكبتها كل الاطراف في اسرائيل وفلسطين وكسر ثقافة الحصانة من العقاب التي ادت الى استمرار دوامة من جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية».

وفتح تحقيق اولي هو التطور الاخير في اطار حملة دبلوماسية بداها الفلسطينيون في الامم المتحدة بعد طلب الانضمام الفلسطيني الى المحكمة الجنائية الدولية في 2 يناير والذي ردت اسرائيل عليه حينها بتجميد تسليم 106 ملايين دولار من الرسوم الضريبية التي تجبيها لصالح السلطة الفلسطينية.

ويتعلق فتح التحقيق الاولي بجرائم حرب مفترضة ارتكبت منذ صيف 2014 في فلسطين. والبحث الاولي يهدف الى تحديد ما اذا كان هناك «اساس معقول» لفتح تحقيق، كما ذكر مكتب المدعية العامة للمحكمة فاتو بن سودة في بيان، موضحا ان «المدعية العامة ستحلل خصوصا المسائل المرتبطة بالاختصاص وامكانية قبول الملف ومصالح التقاضي».

ويتيح انضمام فلسطين الى معاهدة روما المؤسسة للمحكمة للمدعي طلب محاسبة المسؤولين الاسرائيليين بشأن عمليات عسكرية قد تنفذ لاحقا في غزة او بشأن احتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية. ويمكن للمدعية العامة فتح تحقيقات اعتبارا من الاول من ابريل. واوضح مكتب المدعية العامة ان «معاهدة روما لا تفرض اي مهلة لاصدار قرار يتعلق بتحقيق اولي».

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس ارسل مع طلب الانضمام وثيقة تسمح للمدعية بالتحقيق حول جرائم مفترضة ارتكبت في «الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ 13 يونيو 2014».

وفي ذلك التاريخ شنت اسرائيل حملة اعتقالات واسعة في الضفة الغربية المحتلة تلتها الحرب في غزة. حملة الاعتقالات هذه بدأت غداة خطف ثلاثة شبان اسرائيليين في الضفة الغربية ثم قتلهم. وخلال الاشهر الثلاثة التي تلت، اعتقل اكثر من الفي فلسطيني في الضفة الغربية وفي القدس.

وازدادت حلقة اعمال العنف عندئذ وخصوصا في المدينة المقدسة التي شهدت مواجهات وعدد من الهجمات.

وبعد اقل من شهر، بدأت اسرائيل هجومها الثالث ضد قطاع غزة في غضون ستة اعوام، ما تسبب بمقتل قرابة 2200 فلسطيني في غالبيتهم من المدنيين. وقتل اكثر من 70 شخصا في الجانب الاسرائيلي كلهم من الجنود تقريبا.

وقال وزير خارجية اسرائيل افيغدور ليبرمان الجمعة ان اسرائيل لن تتعاون في التحقيقات مؤكدا ان فتح تحقيق الاولي قرار «مخز هدفه الوحيد تقويض حق اسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الارهاب».

واضاف ان «المحكمة نفسها التي لم تر انه من الاجدى الاهتمام بما يجري في سوريا حيث قتل 200 الف شخص، ولا في ليبيا ولا في اي مكان اخر، ترى انه يجدر +التحقيق+ حول الجيش الاكثر اخلاقية في العالم لاسباب سياسية بحتة ومناهضة لاسرائيل»، وفق تعبيره.

والمحكمة الجنائية الدولية، ومقرها لاهاي، متخصصة في ملاحقة المنفذين المفترضين لعمليات ابادة وجرائم ضد الانسانية وجرائم حرب منذ الاول من يوليو 2002. وفي الاجمال، فان 123 دولة انضمت حتى اليوم الى معاهدة روما اسرائيل ليست بينها.

حاولت السلطة الفلسطينية سابقا الحصول على اعتراف باختصاص المحكمة لكنها فشلت عندما كانت فلسطين لا تزال عضوا مراقبا في الامم المتحدة. وحصلت فلسطين نهاية 2012 على وضع دولة غير عضو ما يتيح لها الانضمام الى عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية من بينها المحكمة الجنائية.

التحقيق الاولي يبحث في إمكانية حدوث جرائم حرب وقعت في الاراضي المحتلة

مسلحون اختطفوه لمنعه من تقديم مسودة الدستور الجديد

اليمن: مدير مكتب هادي ... تحت رحمة الحوثيين

صنعاء - «وكالات»: خطف مسلحون السبت احمد عوض بن مبارك مدير مكتب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي الذي لم يوافق الحوثيون على تعيينه السنة الماضية رئيسا للوزراء.

وقال المسؤول في امانة الحوار الوطني ان «مجموعة مسلحة اقامت حاجزا في حي حدة (جنوب صنعاء) واعتقلت بن مبارك ومرافقيه»، دون ان يحدد عددهم. واضاف انه يشتبه بقيام الميليشيات الحوثية التي تسيطر على صنعاء بعملية الخطف.

وقالت مصادر في الشرطة لرويترز إن مسلحين من الحوثيين خطفوا بن مبارك لمنعه من تقديم مسودة للدستور الجديد خلال اجتماع رئاسي.

ويشير خطف احمد عوض بن مبارك إلى ان الخلاف بين الفصائل السياسية والإقليمية في البلاد بشأن الدستور الجديد ينذر بتفاقم الاضطرابات السياسية وانعدام الأمن.

ورفض الحوثيون تفاصيل مسربة من المسودة التي يقول الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي إنها ستضمن عدم تقسيم اليمن إلى منطقتين على غرار دولتي اليمن الشمالي واليمن الجنوبي السابقتين.

والمسودة هي نتيجة لحوار وطني يهدف إلى تسهيل انتقال السلطة في البلاد بعدما دفعت احتجاجات حاشدة في الشوارع الرئيس السابق علي عبد الله صالح إلى ترك السلطة عام 2012.

وتشير التفاصيل التي سربت إلى وسائل إعلام يمنية إلى ان الدستور الجديد يبقي على خطة لقيام دولة اتحادية مقسمة إلى ستة اقاليم وهو ما يرى فيه الحوثيون والإنفصاليون في الجنوب إضعافا لسلطتهم.

احمد عوض بن مبارك

نجاة مدير مديرية برط المراشي من محاولة اغتيال

ورفضت جماعة قبلية قوية يدعمها حزب صالح خطة الاقاليم الستة أيضا ويقول محللون إنها دعت إلى تقسيم البلاد إلى محافظات اصغر بكثير.

وزادت الفوضى في اليمن منذ أن سيطر الحوثيون الذين يطالبون بمزيد من الحقوق للطائفة الزيدية الشيعية على صنعاء في سبتمبر ايلول وتقدموا باتجاه الأجزاء الوسطى والغربية من البلاد.

وقتل الكثيرون منذ بداية العام الحالي في هجمات شنها تنظيم القاعدة وفي اشتباكات بين الحوثيين ومسلحين سنة ورجال قبائل. وبن مبارك كذلك الامين العام للحوار الوطني الذي بدأ بعد استقالة الرئيس علي عبد الله صالح في فبراير 2012 بعد عام من حركة احتجاجات شعبية.

وبن مبارك من جنوب اليمن وكان في لجنة الحوار احد ممثلي الحراك الجنوبي المطالب بحكم ذاتي وحتى بالانفصال.

وبعد رفض الحوثيين وحزب المؤتمر الشعبي العام تعيينه رئيسا للوزراء، تم تعيين خالد بحاح في المنصب.

ويحظى الحوثيون الذين يسيطرون على صنعاء منذ سبتمبر بتأييد الرئيس السابق صالح. وفرض مجلس الامن الدولي عقوبات على صالح واثنين من قادة الحوثيين بسبب تهديدهم السلام في البلاد.

واضعف تنامي نفوذ الحوثيين من سلطات الرئيس اليمني كما استفاد تنظيم «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» من ضعف الحكم المركزي خلال 2011 لتعزيز وجودها في جنوب وجنوب شرق البلاد.